

الناقصة كالنسبة بين المتضامين في نحو غلام زيد فلا تسمى كما قول من اثنين
 ليس للاحتراز بل للوقوع لان النسبة انما تكون لعلمين اثنين متساويين **قوله** ووجه
 اربع مسائل من باب التجريد وهو ان ينزج من امر ذي صفة امر اخر مثله
 فيها مسالفة لكالمه **قوله** وهذا الانقراض امر جازي في الوقف يقال في الهك الف
 جعل وهم في الفهم الف ويقال في الكتاب عشرة ابواب والمسالفة التي
 ذكرت مأخوذة من استعمال اللفظ لانهم يفعلون ذلك للمبالغة **قوله**
 مفعلة من السؤال اي لفظه والذي بعونه اصطلاحا **قوله** وهي اي المسئلة
 اصطلاحا وفي بعض النسخ وهو اي المسئلة وذكرها باعتبار الجز وهو ما لفظها
 واقعة على مطلوب خبري وقوله يبرهن اي يقام عليه البرهان وهو الويل
 القطعي لكن الظاهر ان مراده هنا الاعلان ادلة هذا الفن ظنية لا قطعية
 فتأمل **قوله** ويستتبع ذلك اي شرح الجملة ذكر اقسامها فان ذكر اقسامها
 فيه شرح لها لان ذكر اقسامها يتدرج شرحها لان المقصود شرحها وذكر
 الاقسام لاحل ويتوقف عليه فعوله يستتبع اي يتبع ذلك ذكر اقسامها وحكامها
 لان الحكم على الشيء فرع عن معرفته فهو اشارة الى انهما تابعا لشرح الجملة
 فتحقق ان يتاخر اقسامها عن فالاقسام متأخرة عنها لكن ذكرت في الاول
 واما الاحكام فذكرت متأخرة في المسائل الباقية ووجه تقديم الاول
 انها متبوعة والاحكام تابعة فلذا ذكر ما يدل عليها متأخر لا فليس ذكر الاحكام
 سهوا واقسام الجملة مثل الاسمية والفعلية والصفوي والكبرى والراد
 من احكامها مثل عروض الاعراب لها بحسب الحمل رفعا ونفعا وجراد ونفا
 ومثل كونهما صفة ادحالا او جواز الوجوهين **قوله** واحكامها ان يريد
 بالاحكام هنا الاحكام المتفاداة من التقييم المذكورة في قوله بالاول

من

الجملة واحكامها فلا اشكال وان اريد بها تلك المذكورة اشكال بان تلك
 الاحكام لم يذكرها في هذه المسئلة الاولى بل في الثانية والثالثة ويلزم
 عليه ايضا ان يكون الباب الاول هو المسئلة الاولى فقط وليس كذلك **قوله**
جواب بان قول الشريسيه ذكر احكامها لا يقتضي ان ذكرها في المسئلة
 الاولى بل يصدق مع ذكرها في الثانية كما تقدم عن الشريسيه **قوله** والمراد بالا
 قسام الجزئيات كلونها اسمية وفعلية وكونها صفوي وكبرى وانما قال
 المراد وان كان معنى الاقسام حقيقة الجزئيات دفعا لتوهم ان المراد بالجزئ
قوله اعلم هو لفظ يوناني به لشدة الاستعجاب بغيره وقوة التوجه اليه للحا
 بياكل واقف عليه ولذا قال كما ان الشريسيه الواقف على هذا المعاي بغيره
 اي المراد له فاشارة الى ان الخطاب لعام وان كان الاصل في الخطاب
 ان يكون لخاص **قوله** اللفظ هو الصوت المتعلق على بعض الحروف الالهانية
 تحققتا كزيدا تقدير كالمضمر المتدرج في نحو **قوله** الرب اي ما تركب من كلمتين
 فصاعدا **قوله** الاسنادي هو ما فيه اسناد وهو ربط احدي الكلمتين بالآخر
 على وجه مفيد وتسمية المقيرو وغيره لا يصح لاباستار ان المراد بالاسنادي ما فيه
 اسناد في الحال او في الاصل **قوله** وان غير المعنوي وان اللفظ المركب غير المعنوي **قوله**
 يسمى جملة فقط اي لا كلاما فالخبر بالنسبة له اضافي والافهوسمى كلاما وقولا
 وقطاسم فعل ماضي انتهى وكثيرا ما يصدربالفاظ تزيين اللفظ وكان جواب تارة
 معتدرا والتقدير وان سميت اللفظ المركب غير المعنوي بالجملة فانه غير معنوية
 بالكلام **قوله** لوجود التركيب الاسنادي مقتضى هذا التقليل ان المراد على وجود
 التركيب الاسنادي وفيه نظر لان قائم ابوه من قولك زيد قائم ابوه ووجه
 التركيب الاسنادي مع انه لا يسمى جملة فكان لموسابان يقول لوجود التركيب

طلب
 اعلم ان
 اللفظ
 المركب
 المفيد

طلب
 سائل
 سئل
 سئل
 سئل